بالنية لحال سهوه لان ما يغفله من الصلوة فيما يسهو
معفو عنه وصلوته صحيحة وان لم يستحق لها ثوابا اهـ
ومن الفروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب
فالمعتبر ما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق
لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد انعقد الكفارة او قصد
الحلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى اما في
الطلاق والعتاق فقضاء لا ديانة ومن فروعه لو قصد
بلفظ غير معناه الشرعي وانما قصد معناه كما لو لفظ الطلاق ولم
يرد به الطلاق من وثاق لم يقبل قضاء وبين وفي
الخانية انت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق وقد
حكى في البسيط هذا عن بعض الوعاظ طلب من الحاضرين شيئا
ولم يعطوه فقال ستصيرون امثالهم طلقتكم ثلثا وكانت زوجته
فيهم وهو لا يعلم فافتى امام الحرمين بوقوع الطلاق قال
الغزالي وفي القلب من شيء اسمه قلت يخرج على ما في فتاوى
قاضيخان من العتق قال رجل قال عبيد اهل بلخ احرار وهو
قال عبيد اهل بغداد احرار ولم يكن عبيد وهو من اهل بغداد
او قال عبيد اهل بلخ او قال كل اهل بغداد احرار او قال كل عبد
في الارض او قال كل عبد في الدنيا قال ان لم يعتق عبيده
وقال لم يعتق وعلم هذا الحلف في الطلاق ويقوى اخذ عصام
ويقوى اخذ شداد والقنوي على قوله ولو قال كل عبد في هذه
السكة وعبيده في السكة او قال كل عبد في الجامع حر فهو على
هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده
فيها يعتق على قوله ولو قال لاد كلهم احرار لا يعتق

عبيده في قولهم فمقتضاه ان الواعظ ان كان في دار غير
وان كان في الجامع او السكة فعلى الخلاف ولا وقع تحريرها
على مسئلة اليمين لو حلف لا يكلم زيدا فكلم جماعة هو فيهم
قال حنث وان نوى هو وزيد دون الباقي قضاء ديانة فعند عدم
نية الواعظ يقع الطلاق قضاء في مسئلة اليمين لا فرق بين قوم
يعلم انه من دياتهم اولا ويتفرع على هذا فروع لو قال لها ما
طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كما
حر وهو اسمه كما في الخانية وفرق المجوني في المفاتيح بين
الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو
نجز الطلاق وقال اردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء
وديانة ولو قال كل امراة لي طالق وقال اردت غير فلانة لم
يقبل كذلك وفي الكنز قال لم ترد وجب عليه فقال كل امراة لي طالق
الحلفة وفي الجامع وعلى هذا لو كانت لا تطلق ويراجع فيما
وفي المبسوط وكونه اصح عندي ولو قيل الكل امراة
غير هذه فقال كل امراة لي طالق لا تطلق هذه والفرق
بينها وبين مسئلة الكنز مذكور في الولوالجية وفي الكنز كل
مملوك لي حر عتق عبيده القن وامهاتا ولاده ومدبروه
شرحه للزيلعي ولو قال اردت به الرجال دون النساء ديانة
لو نوى غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض وعكسه
ديانة لان تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم
اللفظ فلا يقبل فيه التخصيص ولو نوى الرجال دون النساء لم
وفي الكنز ان لبست او كلمت او شربت ونوى عينا لم يصدق
اصلا ولو زاد ثوبا او طعاما او شرابا دين وفي المحيط

Copyright © King Saud University